الثورة
السبت 14 شوال 1433هـ 1 سبتمبر 2012م العدد (17455)

من السبت إلى السبت

قلد الحارثي في الغناء والصوت!!

أحمد إسماعيل الأكوع

■ يوم رابع العيد شاهدنا برنامجا غنائيا في قناة السعيدة ومن بين الفنانين في الحوار الفنان الشاب عبدالله الصعدي، وقد قلد الحارثي تقليدا قال ابن الحارثي عبدالمغني الذي اتصل به أحد الزملاء لو كنت مغمضا عيناي لقلت إن المغني والدي ولا يستطيع أي فنان أن يقلد الحارثي كما قلده الفنان عبدالله الصعدي الذي تواضع قائلا أنه متمرن ولم يكن فنانا لكنه أذهل المشاهدين بغناء الحارثي صوتا ولحنا، وعبدالله الصعدي هذا هو من حبابة قرية بالقرب من مدينة شبام كوكبان وهي مسماة باسم رجل من حمير وهو حبابة بن لباخة بضم اللام وفتح الموحدة بعد الالف خاء معجمة مفتوحة ثم هاء ابن ذو اقيان يفتح الهمزة بعد القاف الساكنة تحتية مفتوحة آخره نون ابن حمير الأصغر زرعة بن سبأ الاصغر الادنى.

ولا شك أن حبابة وكوكبان وشبام مناطق الهمت الشعراء وأوجدت الفنانين فالحارثي من كوكبان وهو فنان كبير ويحبه الكثير من الناس وشبام وما أدراك ما شبام؟ تروق النواظر وتكل من وصفها الاقلام والمحابر ولا أرق من أرضها وسمائها لا يشبهها في الطيب محل ولا يضاهيها شيء من المدن وإن عظم وجل، تراها قطعة من الجنة سرورا وفرحا وكأنها غانية تمشي في الأرض مرحا قطعة شروق من صنعاء فالتقاها جبل كوكبان ويا حبذا الوصال، مدينة للخبرات جامعة وبالمسرات في كل وقت لامعة ما رأى الراؤون مثلها في حسن شكلها ودلها أنهارها متدفقة وأشجارها مغدقة موفقة نهرها الكبير «العُوار» والعوار في شبام كوكبان ذكره السيد الحسن بن عبدالرحمن صاحب كوكبان في قصيدة مستهلها:

يا مقيل العثار.. اسألك تخفيف الأوزار
انظر انظر إليا
فوق نهر العوا.. والقطن من يمنة الدار
راح روحي عليا
شل قلبي وسار.. غاني خطر بين الاشجار
حين بدا بالمحيا
شمس نصف النهار.. بدر الدجى جنح الاسحار
قلدوه الثريا

إلى آخر القصيدة الغنائية الجميلة.

والنهر الآخر يخرج من مطاهير مسجد الغيل ويجتمع مع العوار والنهر الثالث يخرج من مسجد المعبري وفيها غيول أخرى غير هؤلاء، وقال في الدامغة في ذكر مساكن حمير إنما سميت بشبام بن عبدالله الحاشدي وهو بفتح الشين وفي ذلك يقول أمير المؤمنين علي أبن أبي طالب كرم الله وجهه من أبيات قالها في أيام صفين.

شعر:

تيممت همدان الدين همُ همُ
إذا ناب أمر جنتي وسهامي
وناديت فيهم دعوة فأجابني
فوارس من همدان غير لئام
فوارس ليوم في العجاج بعزل
غداة الوغى من شاكر وشبام

مؤتمر الحوار بين الضرورة والحذر

جمال أحمد الظاهري
aldahry1@hotmail.com

○ تأتي أهمية عقد مؤتمر الحوار الوطني في هذه المرحلة التاريخية المفصلية كضرورة والتزام بعد كل الذي لحق بالوطن خلال فترة الأزمة السياسية التي عصفت بكل شيء من أجل استعادة الحياة لمسارها الطبيعي، واستعادة الحق الذي سُلب، وإصلاح ما انكسر وتطييب خاطر مَنْ ظلم، وعودة الحق إلى أصحابه واسترجاع ما سُلب، وإعادة الاعتبار لمن أقصي أو همش، والاعتذار لمن شُتم وسُفّه، والمسامحة لمن قصر أو أخطأ، باختصار فإنه محطة هامة لبداية جديدة يؤمن بها الجميع ويقولون: «ما فات مات»، أو «عفا الله عمّا سلف» أو بالمصري «إحنا أولاد النهار ده».

○ سألت عدداً لا بأس به من المواطنين العاديين الذين ليس لهم في اللعبة السياسية الدائرة هذه الأيام على الساحة الوطنية إلاّ ما يخص حقهم السياسي في التصويت «الاقتراع» حين يدعوهم الواجب للمشاركة في اختيار مَنْ يمثلهم في البرلمان، حزبيين، «حاملي بطاقات انتماء حزبي» وغير محزبين ممن يمثلون السواد الأعظم من الشعب، سألتهم عن آرائهم في ما يتحدث عنه القادة الحزبيون وسياسيو البلاد وعن التحضير لمؤتمر الحوار الوطني، فكانت إجاباتهم مختلفة ومواقفهم متفاوتة، إلاّ أنهم لا يخفون خشيتهم من أن يتحول هذا المؤتمر الذي يُعدّ له إلى مؤتمر للنخب السياسية، والشخصيات النافذة، يخدم مصالحها ويكرس جورها ويزيد من أعباء المواطنين.

○ وكان واضحاً من خلال ما قالوه أنهم لا يعولون عليه كثيراً، وأنه لا يعنيهم من قريب أو من بعيد، على اعتبار أنهم لم يلمسوا خلال الفترة الماضية بعد توقيع اتفاق الرياض وانتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة، ما يدل على أن الشأن العام الذي يخص المواطن وما يعانيه من وضع اقتصادي وأمني واجتماعي وصحي، لم يلمسوا ما يبشر أو يدل على أن هؤلاء الساسة يعطونهم أدنى اعتبار أو يهتمون لوضعهم، عاقدين في نفس الوقت الأمل على فخامة الرئيس بأن يكون الممثل والمدافع عن مصالح الوطن والشعب.

○ هذه النظرة السلبية وإن كانوا لا يحبذونها يعتبرونها نتيجة مبررة بنيت على استمرار وضع قائم لم يجدد ولم يحدث فرقاً على حياتهم بين ما كانوا يعانونه أثناء احتدام الأزمة وبين وضعهم الحالي بعد توقيع اتفاق الرياض وما تلاها من انتخاب للرئيس وتشكيل حكومة توافقية، ولذا فإن انعقاد هذا المؤتمر أو عدم انعقاده لا يعنيهم من قريب أو بعيد إلاّ بقدر خوفهم من ما قد يجلبه عليهم من أعباء إضافية قد يتواطئ عليها المؤتمرون الذين سيسعون من خلاله إلى تحقيق مكاسب إضافية لمصالحهم الشخصية، أو الحزبية، وفي أحسن الفرضيات اتفاقهم على إعادة تقسيم (الكعكة) الأدوار في ما بينهم من باب الحفاظ على المكاسب التي حازوها خلال الأزمة التي عصفت بالبلاد وأرهقت العباد.

○ ويعتبرون هذا المؤتمر الذي شُكّلت من أجله العديد من اللجان بقرار رئاسي، مهمتها التواصل مع جميع الأطراف المعنية والإعداد له، لا يلبي التطلعات الشعبية الى معالجات إسعافية وملحة تستدعي المعالجة السريعة والفورية لما انكسر، ويعتبرون ما طفا على السطح من مشاحنات حول تشكيل لجان الإعداد الفنية للمؤتمر مؤشراً جيداً عما قد يجلبه من نزاعات بين المؤتمرين الذين لن يمثلوا بالنتيجة إلاّ أنفسهم ومصالحهم، وما تلك الخطى الوئيدة التي يسير بها المكلفون بالتواصل مع بقية الأطراف إلاّ مؤشراً آخر لما يخشونه أصلاً من أن يكون مضيعة للوقت والجهد والمال.

○ ومن خلال التمعن في ما يطرحه ويقوله أصحاب هذا الرأي فإنه لن يكون خافياً على أحد أنهم يتوجسون خيفة مما قد ينتج عن مداولات المؤتمرين، وليس أدل على ذلك من أن تسمع أحدهم وقد طرق سمعك بتسمية أخرى للمؤتمر «مؤتمرالمقارحة» هكذا يتصور ويتخيل شريحة كبيرة من الناس المداولات التي ستسود جلساته إن وصلوا إلى عقد تلك الجلسات، معللين ذلك بأن تلك اللجان وإن كانت تمتلك المواصفات المطلوبة لمثل هذه المهام، فإنها تفتقر الى التأييد، والشرعية البرلمانية وليس لها غطاء غير القرارات الرئاسية.

أصحاب هذا الرأي يعتبرون أنفسهم في خط موازٍ لما اتخذ من قرارات من قبل الرئيس الذي انتخبوه ولا يعتبرون معارضتهم هذه لمجرد المعارضة التي لا تقدم حلولاً ولا تقترح بدائل، فهم في نفس الوقت يطرحون رأياً آخر يعتبرونه أجدى وأسلم وأكثر شرعية من وجهة نظرهم، فهم يقولون: لدينا وجهة نظر أخرى نرى أنها أجدى وأنجع وتحقق الغرض من مؤتمر الحوار بشكل فوري ومباشر لا يقبل المزايدة ولا التفسيرات الملونة بحسب الهوى.

وجهة النظر هذه تقول أنه كان الأحرى بالأخ رئيس الجمهورية، صاحب الشرعية الوحيد في البلاد في هذه الفترة، وبالتوازي مع توقيع قرارات بتشكيل تلك اللجان الخاصة بالمؤتمر أن يوقع قرارات بتشكيل لجان لمعالجة وتنفيذ ما دعا إلى تذمر وسخط ابناء بعض المحافظات، والمديريات، بصورة عملية على الواقع تضمن إعادة الحقوق إلى أصحابها، وبدلاً من طلب الشرعية والعون الخارجي أو الحزبي في تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمرين، يضمن أن يكون شريكه الرئيسي التأييد الشعبي الذي لن يطلب منه غير إطلاعه على ما اتخذه من قرارات، وما هي آليات تنفيذ هذه القرارات، ومن يقف في طريق تنفيذها أو يسعى إلى إجهاضها، هكذا بكل بساطة يرى هؤلاء الحل لكل الاحتقانات التي يعانيها اليمن وكي يتحقق الغرض من مؤتمر الحوار الوطني ونستعيد التلاحم الوطني، ومع وجود هذا المسار الموازي يكون الرئيس قد تخلص من عبء الضغوط وفوت الفرصة على مرتزقي الأزمات.

وفيما يخص القضايا الكبيرة فالرأي أن ترحل إلى ما بعد الفترة الانتقالية والانتخابات البرلمانية والرئاسية كي تكون القرارات التي ستتخذ فيها مستوفية لشروطها الدستورية والقانونية، وحتى لا يكون هناك مجال للتشكيك أو الانتقاص من ما سيترتب على ما سيقرره ممثلو الشعب اليمني.

○ وفي المقابل يرى آخرون أن هذا المؤتمر فرضته الضرورات وكان لابد منه كي يستعيد اليمن استقراره ويعود الى وضع طبيعي يمكن من خلاله تجاوز العقبات التي أحدثتها الأزمة الأخيرة بين الأطراف السياسية، وما نتج عنها من تفسخ مجتمعي هدد اللحمة الوطنية، وخلق بيئة مواتية لاستشراء الفوضى التي عجزت سلطات الدولة عن لجمها بعد أن فقدت هيبتها ما أفقدها القدرة على القيام بمهامها.

منوهين إلى أن الحال الذي كان قد وصله اليمن هو ما أستدعى ان يكون هناك دعوة إلى مؤتمر حوار وطني يسهم فيه الجميع من أجل وضع رؤية واضحة ومخرج سليم يجنب اليمن النزاعات التي كبلت اليمن وجعلته يرزح تحت ضغوط امنية واقتصادية واجتماعية كبيرة، ومن أجل رسم الملامح الرئيسية للنظام المستقبلي لليمن الجديد.

الرئيس عبدربه منصور هادي ومن خلال ادراكه لخطورة المرحلة وشعوره بالمسئولية الجسيمة التي هو مكلف بها ومن أجل وقف التدهور الأمني والاقتصادي، كان في خطابه الأخير واضحاً وحازماً في كلمته التي خاطب بها حكومة الوفاق، حين حذر من التلكؤ أو البطئ في السير في تنفيذ بنود اتفاق الرياض، مؤكداً في نفس الوقت بأنه ملتزم بخطوات مرحلية تتطلب منه القيام بمهام اتفق عليها الجميع، وباركها وأيدها المجتمع الاقليمي والدولي الذي يراقب الخطوات التي كلفت بها حكومة الوفاق واللجان المشكلة من أجل أنفاذ وترجمة بنودها على الواقع، وأن الحساب والقضاء سيطال المقصر في التنفيذ، ومن أجل ذلك وتعزيزاً للرقابة على المكلفين بتنفيذ بنود اتفاقية الرياض اقرت الأمم المتحدة ومجلس التعاوني الخليجي فتح مكتبين للمراقبة والمتابعة لخطوات التنفيذ.

○ هذا المواطن، ورغم بساطته وانشغاله بكيفية تلبية حاجات أسرته صار له رؤيته الخاصة وقراءته المستقلة للواقع، وما عاد بالإمكان إقناعه بغير ما يراه مناسباً لوضعه ولمستقبله، ومن خلال نقاشك معه تجزم أنه ليس ذاك المواطن الساذج الذي يبني حاضره ويرسم مستقبله بوردية ونرجسية من نسج الخيال، أو أنه يمكن لأي كان يمتلك أجهزة دعائية، أو قنوات إعلامية إقناعه بسهولة بعكس ما رسخ في عقله من أحكام وقناعات بناها من خلال واقعه وما مر به وطنه ومن خلال تجاربه التي عاشها بأدق تفاصيلها.. بحيث كون لنفسه من خلالها رأيه، وخلص إلى استنتاجات بنى على أساسها قناعاته الشخصية في ما يدور حوله.

خطة مرورية!!

خليل المعلمي
Kho2002us@gmail.com

تختلف المناسبات التي يعيشها المواطن اليمني بين قدوم شهر رمضان ثم توديعه، وكذلك قدوم مناسبات الأعياد الدينية والوطنية، وفي كل مناسبة يتم الإعلان عن إعداد خطة مرورية للعاصمة صنعاء وذلك للتخفيف من الزحام وتسهيل مرور المركبات والسيارات، لأن حضور هذه المناسبات يؤدي إلى زيادة في ارتياد الأسواق العامة وازدحام الطرق الرئيسية والفرعية في أمانة العاصمة بالسيارات والمركبات.

والعاصمة صنعاء بتخطيطها المتواضع الموجود على أرض الواقع والذي يختلف في كثير من المناطق على المخططات المعتمدة من قبل الجهات المختصة، لا يعبر عن الطموحات الكبيرة التي يجب أن تكون عليه العاصمة صنعاء، فمعظم شوارعها ضيقة لا تتناسب مع كونها عاصمة لليمن الموحد ويسكنها أكثر من مليوني نسمة على أقل التقديرات، فإنها في نفس الوقت لا تحتاج إلى خطة مرورية في مناسبة بعينها ولكنها تحتاج إلى خطة مرورية دائمة يتم اعتمادها على مدار العام ويتم تحديثها بين فترة وأخرى اعتماداً على شوارعها وأسواقها والتوسع العمراني في أطرافها وزيادة رقعتها.

وعلى الرغم من الإعلان عن وجود خطة مرورية لمواجهة الاختناقات المرورية أيام عيد الفطر المبارك وقبلها استقبالاً للشهر الكريم، إلاّ أن الوضع على أرض الواقع لم يتغير وربما لم تخرج الخطة المرورية المعلن عنها من بين الملفات ولم تتخط وسائل الإعلام التي أعلنت من خلالها.

فخلال المناسبات السابقة أصبح الزحام سمة بارزة في جميع الشوارع والتجمعات والأسواق والتقاطعات حتى في مناطق أطراف أمانة العاصمة، والأسباب واضحة ومعروفة تعود لعدم توفر أعداد كافية من أفراد المرور في كثير من الأماكن وعدم قيام البعض منهم بالواجب المناط بهم في إزالة أسباب الزحام وتوجيه السيارات والمركبات بعدم الوقوف بطريقة خاطئة ومتكدسة في أماكن معينة، والعمل على تطبيق النظم واللوائح الخاصة بوقوف السيارات وتجاوزاتها وغير ذلك.

ونجد أيضاً أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم قدرة السيارات والمركبات على الانسياب، هو الوقوف العشوائي وغير الموازي للرصيف عند تجمعات الأسواق المختلفة وهذا ما يعيق حركة السيارات المارة في الشارع ويعمل على تأخيرها.

وبأي حال من الأحوال ولتلافي مثل هذه الاختناقات والتي تزداد تعقيداً في وسط العاصمة لابد من إعادة دراسة الخطوط الرئيسية والفرعية في أمانة العاصمة، وتحديد مسارات ذات اتجاه واحد في الشوارع الفرعية والتي لا تحتمل الزحام خاصة وأنها تمر في مناطق سكنية ولا يزيد عرض شوارعها عن عشرة أمتار في أحسن الأحوال والعمل على فتح شوارع جديدة تقوم على امتصاص الحركة والتخفيف من الزحام، والعمل على تنظيم حركة المرور في جميع التقاطعات والتجمعات بزيادة عدد أفراد المرور وتطبيقها للنظم واللوائح بحق السيارات والمركبات المخالفة.

آلم رصاص

سؤال يمني وإجابة غربية!

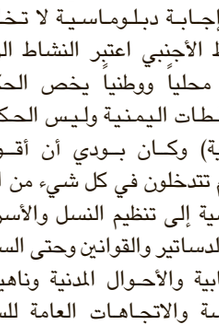

أمين الوائلي
Ameenone101@gmail.com

.. سألت دبلوماسي من دولة أجنبية قبل أيام السؤال التالي: لماذا لا تفكر الحكومات والدول الغربية بتوجيه المساعدات والمنح المالية المقدمة لليمن إلى تنشيط ودعم الموارد الإنتاجية وتنميتها؟ بدلا من تبديد الأموال في مصارف عامة وعائمة لا يصل خيرها إلى غالبية السكان ولا يلمس أثرها وفائدتها المواطنون اليمنيون الذين يشكلون القاعدة العريضة في المجتمع؟ فمثلا أنتم تتحاشون باستمرار مناقشة دعم وتمويل النشاط الزراعي والإنتاجي واستصلاح الأراضي الزراعية وتخصيص برامج تمويل آنية وطويلة المدى تستهدف النشاط الزراعي!.

وكما كنت أتوقع فقد حصلت على إجابة دبلوماسية لا تخلو من التحفظ الأجنبي اعتبر النشاط الزراعي (شأناً محلياً ووطنياً يخص الحكومات والسلطات اليمنية وليس الحكومات الأجنبية) وكان بودي أن أقول له: ولكنكم تتدخلون في كل شيء من المناهج الدراسية إلى تنظيم النسل والأسرة إلى كتابة الدساتير والقوانين وحتى السجلات الانتخابية والأحوال المدنية وناهيك عن السياسة والاتجاهات العامة للسياسة المالية والاقتصادية.

فلماذا يجوز لكم التدخل في كل هذه المجالات وعندما يتعلق الأمر بالزراعة والإنتاج والتنمية المحلية والمجتمعية يُقال هذا شأن (محلي ووطني)؟ وكأن السيادة هنا فقط وليست في المجالات السيادية الأخرى التي لم تعد شأنا محليا ووطنيا بقدر ما صارت ملفات مستباحة وتخضع للابتزاز والمقايضة بالديون والقروض ومساعدات التجويع المنظم؟!

الذنب في الأول والأخير لا يقع على كاهل الأجانب ، بل في حقيقة الأمر نحن من نتحمل المسؤولية وحكوماتنا الوطنية أهملت التنمية والإنتاج الغذائي والحيواني والسمكي وراحت تلهث وراء البرامج السياسية وتمويل الندوات والمؤتمرات والبرامج النظرية على صلة بثقافة الاستهلاك السياسي والدعائي التي لا تتوزع عقلا ولا تشبع بطنا!! والموضوع أخطر من هذا بكثير.

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

طبيعة الفيدرالية

إياد هديش

■ ما هو المبدأ الفيدرالي؟

يستمد المبدأ الفيدرالي مفهومه من التنظيم الحكومي الذي يفيد أن السلطات والمسؤوليات الحكومية تتقاسمها الحكومة الفيدرالية (الوطنية) من جهة ، وحكومات «الوحدات المكونة» (حكومة الولاية ، والمقاطعة ، والإقليم ، والحكومة المحلية) من جهة أخرى .

صحيح أن كل حكومة تبسط سيادتها على ميدانها الخاص، إلا أن المستويات الحكومية المختلفة تتقاسم في حالات كثيرة عددا من السلطات مع حكومة واحدة أو أخرى لها غالبا حق الأولوية في بعض الميادين.

يرتبط المبدأ الفيدرالي ارتباطا وثيقا بالديمقراطية فتستمد كافة المستويات الحكومية في أي نظام فيدرالي سلطتها من دستور لا يمكن تعديله عشوائيا، وبطبيعة الحال تستمد هذه المستويات كلها شرعيتها من موافقة الشعب عليها ، من خلال انتخابات حرة ونزيهة، بالإضافة إلى ذلك يفترض المبدأ الفيدرالي أن المستويات الحكومية كلها تحترم القانون والدستور وتدعمهما.

بلد المليون اتهام ..

محمد يحيى جهلان

كل فرد في اليمن بدءاً من الرئيس ووصولا إلى العسكريين والوزراء والساسة وانتهاء بعمال حراج الصافية والنظافة يتبادلون الاتهامات فقط بمختلف أشكالها وأنواعها ..فلو لم تكن لديك إتهامات لمن حولك فيعني انك تعاني مرضاً ويجب عليك إما البحث عن علاج أو عن بلد آخر لتعيش فيه.

ثورة على القات

أروى عبده عثمان

لن تنجح ثورة أو يحدث تغيير ، إذا لم تبدأ بالقات ..

لا تفتكروا أن هذه محميات للخضار أو الفواكه أو الزهور ، بل من أجل القات الذي أرويناه بما تبقى لنا ولأجيالنا من ماء في المستقبل .. لن تنجح ثورة أو تغيير إذا لم تبدأ الثورة على القات ..